



الجلسة ٦٠٣٣

الجمعة، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يوريكا . . . . . (كرواتيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي . . . . . السيد شركن

إندونيسيا . . . . . السيد كليب

إيطاليا . . . . . السيد ترزي دي سانتا أغاتا

بلجيكا . . . . . السيد غرولس

بنما . . . . . السيد دي بنغوشيا

بوركينافاسو . . . . . السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد دباشي

جنوب أفريقيا . . . . . السيد كومالو

الصين . . . . . السيد لا يفان

فرنسا . . . . . السيد لا كروا

فيتنام . . . . . السيد بوي ثي جيانغ

كوستاريكا . . . . . السيد ويسيلدر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة بيرس

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ديكارلو

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس

مجلس الأمن (S/2008/705)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2008/705)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس،

أرحب ترحيبا حارا بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة

السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

تقرر ذلك.

أدعو الممثل السامي إلى شغل مقعد على

طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2008/705، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الرابع والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك.

أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2008/732، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير المتعلق بأنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة

إعلامية من سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لايتشاك (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر

المجلس على إتاحة الفرصة لي اليوم لعرض تقريري الثالث بصفتي الممثل السامي، منذ أن توليت مهام منسبي في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأرجو أن تتيح معلوماتي المستوفاة لأعضاء المجلس فهما أفضل للحالة العامة في البوسنة

التغيير الذي نحتاجه في النهج ولم يتمخض عن الزخم المطلوب بشدة للإصلاحات.

وفي الأشهر الأخيرة، رأينا أن اللهجة الخطابية السلبية والقومية التزعة الصادرة عن كل الدوائر ما زالت هي القاعدة، وليس الاستثناء. وهناك تحديات كثيرة تواجه اتفاق دايون للسلام، سواء ضد الدولة وهيكلها وضد وجود جمهورية صربسكا بصفقتها أحد كياني البوسنة والهرسك. وهذه المواقف تؤثر بشكل مباشر على الوضع السياسي من خلال تقويض الثقة المتبادلة بين الجماعات العرقية وجعل التوصل إلى حلول وسط أكثر صعوبة. وذلك يبطئ بدون داع مسار البوسنة والهرسك نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي. وأظهرت الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر مزيداً من التعنت في مواقف الجانبين.

دعوني أ طرح أمثلة ملموسة. خلال الأشهر الماضية، تحدثت سلطات جمهورية صربسكا مؤسسات الدولة وصلاحياتها وقوانينها في عدة مناسبات. وترد التفاصيل في التقرير الذي قدمته إلى المجلس (S/2008/705، المرفق). وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، كررت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا استنتاجاتها في شباط/فبراير ٢٠٠٨، حيث اعتبرت أن ذلك الكيان، جمهورية صربسكا، له الحق في إجراء استفتاء على الانفصال عن دولة البوسنة والهرسك.

وشهدنا أيضاً ألعيب سياسية تمارس على حساب سيادة القانون، حيث نفت حكومة جمهورية صربسكا رسمياً التزام الأجهزة الإدارية في ذلك الكيان بالتعاون مع هيئات إنفاذ القانون والقضاء في الدولة، بصفة خاصة في حالة كانت تجري فيها تحقيقات أولية تتعلق ببعض العقود التي منحتها حكومة جمهورية صربسكا. ورغم أن جمهورية صربسكا، بعد أسابيع عديدة، حسمت القضية في نهاية الأمر، إلا أن تلك تحديات خطيرة تتطلب اهتمامنا الكامل،

والهرسك، والمرحلة التي وصلنا إليها الآن وما هي التحديات التي تنتظرنا في الفترة المقبلة.

عندما تكلمت في المجلس في أيار/مايو، كانت البوسنة والهرسك قد اعتمدت قوانين إصلاح الشرطة التي طال انتظارها، وذلك بعد تأخير طويل والكثير من المشاركة الدولية. وكانت تلك القوانين هي الشرط الأساسي لكي يوقع البلد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. كان توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ معلماً مهماً في رحلة البوسنة والهرسك نحو الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي. تلك هي أول علاقة تعاقدية على الإطلاق بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. ويوفر الاتفاق فرصة لشعب البوسنة والهرسك لوضع تاريخه المساوي القريب وراء ظهره وبناء مستقبل سلمي ومزدهر داخل الاتحاد الأوروبي.

ولكن، رغم التقدم المحرز في البرنامج الأوروبي - الأطلسي، فإن الوضع السياسي لا يزال صعباً، حيث لا تزال التحديات القديمة والجوهرية في البوسنة والهرسك قائمة. ولا يوجد بعد فهم كاف للحاجة إلى الانخراط في حوار والتوصل إلى حلول وسط وأن يقابل كل طرف الآخر في منتصف الطريق، حتى يستطيع البلد أن يمضي قدماً. ومما يضيف شعوراً بالارتياح، بالطبع، أن ذلك لم يمتد ليشمل الوضع الأمني، الذي لا يزال مستقراً. لكن البرامج ذات التزعة القومية والعرقية ما زالت لها الغلبة على البرنامج الأهم، وهو البرنامج الأوروبي - الأطلسي.

ونتيجة لذلك، فإن توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والتقدم نحو رفع القيود على تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وقرار حلف شمال الأطلسي بدء حوار مكثف بشأن العضوية مع البوسنة والهرسك لم يحقق

زيادة ارتياب جمهورية صربسكا إزاء البوسنة والهرسك ولن يساعد البلد.

وأدت كل هذه الأحداث والمناخ السياسي السليبي إلى تراجع ملحوظ في معالجة الإصلاحات. وبصفة خاصة، منذ بداية حملة الانتخابات البلدية في الصيف، لم يتحقق تقدم يذكر في تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللذين وضعهما مجلس تنفيذ السلام للسماح بإغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى انخراط أكبر للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ولم يتحقق أي تقدم يذكر أيضا في تناول أولويات الشراكة الأوروبية.

وبصفة خاصة، عانت المؤسسات على مستوى الدولة في ظل هذا المناخ. وكان واضحا أن الجمعية البرلمانية تعمل بمستوى أقل من الواجب ولم تعتمد سوى ٢٢ قانونا جديدا في أول عامين من ولايتها. وعانى مجلس الوزراء والرئاسة أيضا من التوتر وانعدام الثقة بين الجماعات العرقية.

وأود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك، لكي تمضي قدما باتجاه الاندماج الأوروبي - الأطلسي، ستحتاج إلى تغيير الطريقة التي تمارس بها السياسة. وستكون هناك ضرورة لاستبدال السياسات الصفرية بسياسات تقوم على الحلول التوفيقية واستعداد كل طرف للقاء الآخر في منتصف الطريق. ولا أعالي بالتأكيد على تلك النقطة. فذلك أمر أساسي لبلد مستقر يتطلع إلى المستقبل.

ومع أنه من الواضح أن الوضع السياسي في البوسنة والهرسك لا يزال صعبا وهشا، من المهم أيضا التأكيد على أننا شهدنا بعض البوادر المشجعة في الأسابيع القليلة الماضية. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفق رؤساء أكبر أحزاب البشناق وصرب البوسنة وكروات البوسنة على بيان مشترك في ما يتعلق بعدد من القضايا، كثير منها بالغ الأهمية لمستقبل البلد. واتفقت الأحزاب السياسية الثلاثة على الطريق قدما

حيث أن سيادة القانون هي إحدى ركائز الدولة الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يجب أن يتعاون كل الأفراد وكل المؤسسات في البوسنة والهرسك مع هيئات إنفاذ القانون والقضاء في الدولة بدون شروط.

والمصاعب التي واجهها مكثي عدة مرات مع جمهورية صربسكا، في ما يتعلق بالتعاون مع الممثل السامي، كما ينص المرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام، هي مبعث قلق أيضا. والرفض المتكرر لتسليم وثائق مطلوبة، مرة أخرى، يشكل قضية واضحة جدا تتعلق باحترام الالتزامات القانونية المنبثقة عن اتفاق دايتون للسلام والوفاء بها.

والإجراءات الجنائية الأخيرة التي بدأتها حكومة جمهورية صربسكا ضد عدد من المسؤولين المحليين والدوليين، بمن فيهم نائبي الرئيس، بزعم وجود مؤامرة لتدمير ذلك الكيان، مثال آخر. ويمثل ذلك تحركا ضد مكتب الممثل السامي بصفة خاصة، وضد المجتمع الدولي برمته. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس بأن مكثي وظف مواطنين من ٣٧ بلدا خلال الثلاث عشرة سنة الماضية. والتزام أولئك، بل والتزام بلدان أخرى، هو الذي جعل إحراز تقدم في البوسنة والهرسك ممكنا، ومسؤوليتنا هي عدم السماح بتقويض تراث مكتب الممثل السامي.

لكن التحديات ولهجة الخطاب السليبي صدرت عن كل الأطراف. وبصفة خاصة، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، حارث سلاديزيتش، الذي يروج بشكل مستمر لبرنامج السياسي الخاص، مستغلا مكتبه والمنتديات الدولية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة للتشكيك في حق جمهورية صربسكا في الوجود. وتؤكد مرة أخرى عدم استعداده لاحترام الترتيبات الدستورية للبوسنة والهرسك في رسالته الأخيرة إلى رؤساء دول الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. وهذا الموقف لا يفضي إلا إلى

الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك ذلك وأبدوا الاستعداد لاتخاذ تدابير لمواجهة الوضع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قرر مجلس الوزراء زيادة ضمانات الودائع المصرفية إلى ١٠.٠٠٠ يورو. ثانياً، عززت الدولة والكيانات جهودها لتحسين التنسيق بين سياساتها المالية.

وبالرغم من هذه الأخبار السارة، علينا أن نواصل التركيز على الصورة الأكبر. فالخطوات الإيجابية التي رأيناها في الأسابيع القليلة الماضية يمكن أن تستبدل بسهولة بالخطاب السلبي والإجراءات الانفرادية من أي من الزعماء السياسيين.

إن مهمتي الرئيسية في الفترة المشمولة بالتقرير هي تيسير تحقيق سلطات البوسنة والهرسك للأهداف الخمسة والشرطين اللذين وضعا لإغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى مكتب معزز لممثل خاص للاتحاد الأوروبي.

ويذكر الأعضاء أن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام قد وضع في شهر شباط/فبراير من هذا العام خمسة أهداف يتعين على سلطات البوسنة والهرسك تنفيذها. وهي: أولاً، التوصل إلى حل مقبول ومستدام لمسألة تقسيم الممتلكات بين الدولة ومستويات الحكم الأخرى؛ ثانياً، تحقيق حل مقبول ومستدام لقضية الممتلكات الدفاعية؛ ثالثاً، إتمام القرار النهائي بشأن برتشكو؛ رابعاً، الاستدامة المالية؛ خامساً، ترسيخ سيادة القانون.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف، اتفق المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على وجوب الوفاء بشرطين: توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وتوصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام إلى وضع تقييم إيجابي للحالة السياسية في البوسنة والهرسك.

ورغم أنه قد حُددت جميع مجالات الإصلاح ذات الأولوية تلك منذ بعض الوقت، وكانت سلطات البوسنة والهرسك قد أقرت بها جميعاً في وقت سابق باعتبارها

في ما يتعلق بالأهداف التي حددت من أجل الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى انخراط أقوى للاتحاد الأوروبي، وبشأن إصلاح دستوري وإجراء تعداد للسكان. وكثير من تلك القضايا، بما فيها الأخيرتين، كان حجر عثرة سياسية طوال شهور، وربما سنوات.

ذلك اتفاق إيجابي لقي الترحيب اللائق من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ومن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبشكل عام، يوفر البيان المشترك فرصة لتجاوز الأزمة السياسية الحالية. ومن المهم الآن أن توضع مقترحات البيان المشترك في شكل محدد، وأن تجرى مناقشتها واعتمادها من قبل المؤسسات المعنية في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الوزراء الصادر، بعد الاتفاق بوقت قصير، بتناول تلك القضايا بشكل ملموس هو تطور مشجع. وينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي دعم الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك في تلك الجهود. وفي النهاية، فإن الحلول التوفيقية التي يتم التوصل إليها محلياً وتوافق الآراء المحلي هو الطريق الأمثل، إن لم يكن الوحيد، لمضي البوسنة والهرسك قدماً.

وثمة حدث مهم آخر خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو إلقاء القبض على رادوفان كراديتش في تموز/يوليه. وكان ذلك الاعتقال وتوقيف ستويان تسوبليانين في وقت سابق، الذي ساهمت فيه وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، علامة على استعداد البوسنة والهرسك للتحرك قدماً في هذا الصدد. لقد بذل البلد جهداً كبيراً للحفاظ على تعاون مرض مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وهناك مجال آخر أود الإشارة إليه هو الاقتصاد. فالبوسنة والهرسك، مثل معظم البلدان، ستواجه تحديات جسام على الجبهة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩. ويدرك كل

وتتشاطر جميع عواصم أعضاء مجلس تنفيذ السلام والتقييم، بأنه يتعين علينا أن نركز بالكامل على انخراطنا من جديد في العمل في هذا البلد، لتنفيذ مهمتنا. وفي هذا الصدد، سيكون تركيزنا الرئيسي على تنفيذ خطة عمل مكتب الممثل السامي - لكن من الواضح، في الوقت نفسه، أنه يتعين على المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بصورة خاصة، البدء في التحضير للخطوة التالية.

لقد رحب مكتب تنفيذ السلام بهذا النهج، وباستعداد الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بدور أكبر في البوسنة والهرسك، بعد إغلاق مكتب الممثل السامي. وسيكون من المهم بالنسبة للاتحاد الأوروبي أن تكون لديه استراتيجية مفصلة ومقنعة. وستيسر هذه الاستراتيجية إلى حد كبير اتخاذ قرار بشأن الانتقال والطريق إلى المستقبل.

لقد بعث وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إشارة واضحة على التصميم على المضي قدماً في هذا الاتجاه، ورحبوا بالتقرير المشترك للممثل السامي سولانا والمفوض رين عن انخراط الاتحاد الأوروبي بصورة أقوى وأكثر حيوية في البوسنة والهرسك في المستقبل. وسيكون هذا التقرير بمثابة الأساس لوضع استراتيجية متجددة للاتحاد الأوروبي من أجل البوسنة والهرسك في الأسابيع والأشهر القادمة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية أن يولي المجتمع الدولي البوسنة والهرسك الاهتمام الكافي الذي تستحقه. وكان للتركيز الأخير على البلد، الذي نتج عنه سلسلة من المناقشات الرفيعة المستوى بشأن البوسنة والهرسك، وعدداً من الزيارات الرفيعة المستوى إلى البلد، تأثير واضح. ومما لا شك فيه، أن هذه التطورات ساهمت في الاتفاق السياسي الذي توصلت إليه أكبر الأحزاب السياسية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الأهمية بمكان، أن تكفل الأمم

التزامات عليها، إلا أن تحقيق هذه الأهداف لم يكن أمراً سهلاً. وقد اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام مرتين منذ آخر مرة كنت هنا في المجلس في شهر أيار/مايو، المرة الأولى في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، وبعد ذلك، مؤخرًا في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبصورة عامة، يرى مجلس تنفيذ السلام أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ الشروط للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي، لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين على سلطات البوسنة والهرسك القيام به لاستكمال العمل.

وفي اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد أعضاء المجلس أن المطلوب بصورة خاصة هو بذل المزيد من الجهود لحل المسائل المتعلقة بممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية ومستقبل مركز مقاطعة بريتشكو، قبل اتخاذ قرار بشأن نقل السلطة من مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ووافق المجلس على الانخراط بقوة في الجهود الرامية إلى حل هاتين المسألتين في الأسابيع والأشهر القادمة، بدعم مكتب الممثل السامي بغية التوصل إلى حلول قبل حلول فصل الربيع. ولن يكون تحقيق هذا الهدف سهلاً، لكنه ما زال شرطاً مسبقاً للانتقال، الذي وافق عليه جميع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. ووفقاً لذلك، سيستمر مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بولايته عملاً باتفاق دايتون للسلام لغاية عام ٢٠٠٩.

وسوف يعقد الاجتماع التالي لمجلس تنفيذ السلام، الذي سينظر في مستقبل مكتب الممثل السامي، في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويعتبر الاجتماع الأخير لمجلس تنفيذ السلام بداية مناقشة المجلس للهيكل العام لمستقبل انخراط المجتمع الدولي في العمل في البوسنة والهرسك.

إن انخراطنا الأقوى هو أفضل فرصة لاستكمال خطة عمل مكتب الممثل السامي وللمضي قدما نحو انخراط أقوى للاتحاد الأوروبي في البلد. ومع ذلك، لا بد لنا أن ننظر إلى أبعد من الأنشطة اليومية ونخطط مسبقا من أجل الدور القيادي المستقبلي للاتحاد الأوروبي في البلد. وسيعمل الاتحاد الأوروبي في الأسابيع والشهور القادمة جاهدا على وضع استراتيجية متسقة وحيوية تحسبا لفترة ما بعد مكتب الممثل السامي ولاستمرار التحديات التي ستجلبها تلك الفترة. إن مسألة الانتقال ليست مجرد انتقال المسائل الإدارية لمكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي؛ إنها مسألة كفالة الاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك.

وقبل أسبوعين، احتفلنا بالذكرى الثالثة عشرة لتوقيع اتفاق دايتون للسلام. وفي هذا السياق، علينا أن نضمن أن تكون طبيعة مشاركتنا ومستواها ملائمتان بالنسبة لبلد في هذه المرحلة من الانتعاش بعد الحرب والإدماج الأوروبي. والدولة النهائية التي نرغب جميعنا في رؤيتها واضحة: البوسنة والهرسك دولة مسالمة وقابلة للحياة وعلى درب الإدماج الأوروبي دون رجعة. ويستحق مواطنو البوسنة والهرسك مستقبلا أوروبيا. وعليهم أن يثقوا تماما بأننا هنا لمساعدتهم الآن وسنقى معهم إلى أن يتحقق العمل حتى النهاية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد لايتشاك على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، إلى الإدلاء ببيان.

**السيد شبيريتش (البوسنة والهرسك)** (تكلم بالبوونية؛ وتولى الوفد الترجمة الفورية): إنه لشرف واعتزاز لي أن أشاطر مجلس الأمن آرائي فيما يتعلق بالنتائج المحرزة حتى الآن في البوسنة والهرسك، وكذلك التحديات التي تنتظرنا.

المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع متابعة ملائمة. وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا في البوسنة والهرسك ولا بد أن نكون على مستوى هذه المسؤولية.

وأخيرا، فإنني أعتبر اتخاذ القرار ١٨٤٥ (٢٠٠٨) في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لغرض تمديد ولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لسنة أخرى بمثابة التزام قوي آخر وعلامة على الوحدة من جانب المجتمع الدولي، وإنني أقدر ذلك. ومن الملائم أن أضيف، أن الشعوب الثلاثة المؤسسة في البوسنة والهرسك ترحب بوجود قوة حفظ السلام تلك.

إن قرار مجلس الأمن الجديد بشأن عملية قوة الاتحاد الأوروبي، مع التزام وزراء خارجية ووزراء دفاع الاتحاد الأوروبي في الشهر الماضي، للحفاظ على بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك بقوامها الحالي، جانب هام من الاستراتيجية العامة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وحالما يسمح الوضع السياسي، ستتحول تلك البعثة إلى بعثة عسكرية أصغر وغير تنفيذية.

وبالنسبة للمستقبل ولكي نحقق تقدما، من المهم أن نحافظ على الزخم الذي حققناه في الأسابيع الماضية. وسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أنه يتعين على المجتمع الدولي الأوسع أن يستمر في إيلاء الاهتمام اللازم للبوسنة والهرسك. ويمكننا بهذه الطريقة أن نساعد البلد في تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

ومن الأهمية بمكان أيضا، أن نقر بتحسّن المناخ في الأسابيع القليلة الماضية وأن نبني على الاستعداد الظاهر للقبول بالحلول التوفيقية. فالنوايا الحسنة هشة. ولذلك من الأهمية بمكان أن نحافظ عليها لتحقيق النتائج الملموسة التي نحتاجها.

البوسنة والهرسك، فقد ينجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية انخفاض خطير في النمو الاقتصادي. ولهذا السبب نعكف جادين على السيناريوهات المحتملة للرد بأفضل طريقة على تحديات هذه الأزمة.

ويسرنى أن أكثر اقتصادات العالم نموا والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تبحث عن رد مشترك على هذه التحديات. وأرى أنه لن يكون من المناسب ترك اقتصادات غرب البلقان الهشة، بما فيها البوسنة والهرسك، لتبحث وحدها عن حلول فردية. وأعتقد أن حل التحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالنسبة لبلدان غرب البلقان سيتطلب الأخذ بنهج مشترك جيد التنسيق.

ومنذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن، عقد مجلس وزراء البوسنة والهرسك ١٦ جلسة عادية و ٦ جلسات مواضيعية، واعتمد عددا من مشاريع القوانين والاستراتيجيات والقرارات الهامة. وهنا أود بصفة خاصة أن أشير إلى تشريع إصلاح الشرطة، ومشروع قانون الطرق العامة، ومشروع قانون الطيران، ومشروع قانون وكالة خدمات الملاحه الجوية، ومشروع قانون وكالة تنمية مجتمع المعلومات، وكثير غيرها.

وأصدرنا عددا من الاستراتيجيات وخطط العمل، مثل استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود، واستراتيجية الهجرة واللجوء و خطة العمل المرتبطة بها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وخطة العمل لتنفيذ الاتفاق المؤقت، وخطة العمل لتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وخطة العمل لتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الشراكة الأوروبية، والوثيقة المبدئية للحوار المكثف مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن تحرير نظام التأشيرات، أود أن أبلغ مجلس الأمن بأن مجلس الوزراء قام

بالرغم من التقييمات الدولية والمحلية المختلفة التي قد استمعتم إليها بخصوص التقدم في البوسنة والهرسك، أرى أن عام ٢٠٠٨ كان ناجحا. لقد وقعنا خلال عام ٢٠٠٨، اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وبدأنا المفاوضات بشأن نظام ليبرالي للتأشيرات وعممنا الحوار مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن على وشك الانتهاء من مفاوضاتنا من أجل العضوية في منظمة التجارة العالمية.

وقد نجحنا كذلك في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. وبلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي حوالي ٦ في المائة في المتوسط خلال السنوات الثلاث الماضية. وزادت الأجور والمعاشات التقاعدية والوظائف واحتياطات الصرف الأجنبي.

أما التحدي الحقيقي الذي ما زلنا نواجهه فهو ارتفاع العجز التجاري الخارجي. غير أنه ينبغي التسليم بأن هذه مشكلة يتعين أن تواجهها جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حتى تصبح اقتصاداتها قادرة على المنافسة في سوق الاتحاد الأوروبي. وعندما يتعلق الأمر بتحقيق القدرة التنافسية، فنحن على المسار الصحيح.

وإلى جانب الإصلاحات، تتمثل التحديات التي سيتعين علينا مواجهتها خلال عام ٢٠٠٩ وما بعده في نتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبالرغم من أن عمق الأزمة ما زال غير معلوم، وبالرغم من أن التقييمات تشير إلى أن البوسنة والهرسك لن تحس بالنتائج المباشرة للأزمة، من المؤكد أن نتائجها غير المباشرة لن تمر ببلدي مر الكرام. وفي هذا الصدد، وجدت جميع مستويات الحكومة، بما فيها كيانات الدولة والكانتونيات، جوابا موحدا وتكلمت بصوت واحد بشأن النجاح، على الأقل بالنسبة للوقت الحاضر، في المحافظة على ثقة المواطنين المكتسبة بشق النفس في المصارف التجارية. ونظرا للاختلافات الداخلية والرؤى المتباينة داخل



الأداء من إتباع سياسة للميزانية متمسمة بالمسؤولية بغية الحد من الإنفاق العام. وانطلاقاً من كل ما سلف، أجد من الصعب أن أتقبل التقييمات القائلة بأن هذا كان عاماً غير موفق للبوسنة والهرسك. صحيح أننا واجهنا مشاكل وتحديات لم نتغلب عليها.

وفي اجتماع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، حددت البلدان الأعضاء خمسة أهداف يجب أن تفي بها السلطات في البوسنة والهرسك لكي يتم تحويل مكتب الممثل السامي. وتمثل هذه الشروط في الحل المقبول والمستدام لممتلكات الدولة، والحل المقبول والمستدام لممتلكات الدفاع، وإكمال القرار النهائي الخاص ببرتشكو، والاستدامة الضريبية، وترسيخ سيادة القانون، فضلاً عن شرطين هما توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والتقييم الإيجابي للحالة في البوسنة والهرسك من جانب الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام.

وحتى الآن، كما أسلفت الذكر، وقعنا على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وكفلنا الاستدامة الضريبية. أما الهدفان المتعلقان بممتلكات الدفاع وسيادة القانون فتم تحقيقهما جزئياً. وقد رحبت بروكسل بآخر اتفاق توصل إليه قادة الأحزاب السياسية الثلاثة، الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وحزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، في بوسانسكي شاماتش في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وهو يمثل أساساً متيناً لاستيفاء الشروط والأهداف المتبقية، التي تمهيء الأوضاع للقرار النهائي بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي.

واعتقد أن هذا سيكون تطوراً جيداً بالنسبة للبوسنة والهرسك، وأود أن أطلب دعم المجلس في ذلك. أما التأجيل المستمر لتحويل مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي فمن شأنه، في رأينا، أن يضر بمصداقية المؤسسات

عقب البدء في المفاوضات مباشرة بإنشاء فريق عامل للمفاوضات. وبعد تسليم خارطة الطريق، كلفنا الفريق العامل بالإسراع قدر الإمكان في إعداد خطة العمل للتنفيذ، واعتُمدت الخطة في الجلسة السابعة والخمسين، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وأنجز الفريق العامل التزامه الأول المتعلق بتقرير الاستعداد خلال المهلة الزمنية المحددة. وقد تلقينا مؤخرًا تقرير المفوضية الأوروبية، ويجري تحليله من قبل المؤسسات المسؤولة. ونرى أن نهاية ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠ الوقت الذي سيتمكن فيه المواطنون في البوسنة والهرسك من التمتع بمزايا قائمة شغغ البيضاء هو نهاية ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠.

وقد بدأ مجلس وزراء البوسنة والهرسك في عقد جلسات مواضيعية مكرسة للاندماج الأوروبي وثبتت فائدتها الكبيرة. واستخدمنا هذه الجلسات لاتخاذ عدد من القرارات وخطط العمل الهامة، ونقوم بانتظام بتحليل التزاماتنا في هذا الصدد ورصد تنفيذها. وحضر آخر جلسة مواضيعية رؤساء وزارات الكيانات، وخلصنا إلى أن يعقد مجلس الوزراء جلسات مواضيعية بشأن الاندماج الأوروبي مرة في الشهر على الأقل، وأن يحضر رؤساء وزارات الكيانات هذه الجلسات مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

وبدأ المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك ممارسة عمله وعقد ثلاث جلسات حتى الآن. وجعلت تلك الهيئة من الممكن تحديد مشروع ميزانية مؤسسات البلد في وقت مبكر وإحالتها للاعتماد إلى رئاسة البوسنة والهرسك، باعتبارها الجهة الرسمية لتقديم الميزانية وفقاً للدستور.

وأود الإشارة هنا إلى أن هذه المرة الأولى منذ دايتون التي يتم فيها الوفاء بالشروط اللازمة لاعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ميزانية السنة المقبلة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي. ومكنتنا كفاءة المجلس الضريبي في

الدستورية التي، نظرا لتعقيد تنظيمها ومشاكلها الداخلية المتراكمة، تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة.

ووفقا لجميع البارامترات والتقييمات التي أجرتها المؤسسات المالية الدولية، تمثل جمهورية صربسكا كيانا أكثر استقرارا، ويمكن أن تكون قوة دافعة لتنمية البوسنة والهرسك بدل أن تشكل تهديدا لها كما يقول البعض في خبث. ولا ينبغي أن يفسر استقرار جمهورية صربسكا بأنه سبب لعدم الاستقرار في البوسنة والهرسك. ولا أظن أن الحالة في الاتحاد تتحسن بإلقاء الاتهامات على جمهورية صربسكا. بل ينبغي أن تساعد جميعا على جعل الاتحاد نموذجا للكيان الجيد التنظيم والمتسم بالكفاءة.

ويصعب ألا نتفق مع تقييمات أحد كبار المسؤولين في الولايات المتحدة، الذي قال إن جمهورية صربسكا يجب أن تحترم لأنها جزء من البوسنة والهرسك. ولهذا السبب، أود أن أشدد على الأهمية البالغة لاحترام كل من جمهورية صربسكا والاتحاد بوصفهما جزأين أساسيين من البوسنة والهرسك.

وغني عن القول إن البوسنة والهرسك تحتاج إلى دخول عهد جديد. وأريد أن أصدق أن ذلك العهد سيشهد بروح التوافق والتراضي. ونحن نعلم أن العام القادم سيشهد مشاركة أكبر في البوسنة والهرسك من جانب بروكسل والاتحاد الأوروبي، وهو ما أؤيده بقوة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، علينا، نحن في البوسنة والهرسك، أن نولي اهتماما أكبر لتحقيق رؤية مشتركة داخل البلد، وهو ما يعني تسريع الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

والوسيلة الوحيدة لذلك هي أن يكون لدينا حوار مفتوح وأن تناقش كل التحديات، لأن كل اتفاق في البوسنة والهرسك هو دعوة للتوصل إلى اتفاق أوسع وللوفاء بالالتزامات لكي يتمكن البلد من تحقيق النجاح، الذي

الدولية في البوسنة والهرسك، وأن يؤدي الثقة في الإصلاحات التي أجريت حتى الآن، وأخشى أن يحو تماما آثار إصلاح النظام القضائي غير المستقر. ومن الصعب قبول الزعم بأن وجود القضاة الدوليين يضيفي مصداقية على إصلاح النظام القضائي، ولا سيما فيما يتعلق بالحاكمة على الجريمة المنظمة، إذا رأينا أنه لم ينته أي اتهام تقريبا بحكم ملزم قانونا، كما كان الحال مع شاروفيتش وتشوفيتش وفازليتش وغيرهم.

وأشعر بالامتنان لكل ما يفعله المجتمع الدولي لأجل البوسنة والهرسك، وفي رأيي الشخصي أننا سنستمر في الحاجة لا إلى مجرد الاهتمام وإنما أيضا إلى المساعدة. ويجب تقديم هذه المساعدة في شكل خدمات ومشورة، ولكن ليس في شكل ممثلين دوليين لهم سلطة صنع القرار في مؤسساتنا، وأولها القضاء، مع التمتع بالحصانة الدبلوماسية وعدم المساءلة عما يتخذونه من قرارات سيئة. وأرى من المهم للغاية التشديد في هذه اللحظة على أنه ليس هناك بلد آخر تتواجد فيه المؤسسات الدولية بقدر تواجدها في البوسنة والهرسك، ثم تتوصل المؤسسات المذكورة إلى تقييم عام بأن البوسنة والهرسك تحرز تقدما أقل وأقل.

والانطباع الذي يخرج به الناظر من الخارج هو أن البوسنة والهرسك بعد ١٣ عاما من دايون تمثل موقع ملاحظة دولي لرصد المشاريع العالمية في المنطقة، ووفقا لتقييمات المسؤولين الدوليين الكبار، تبدو بصفة متزايدة كطريق مسدود خاضع للسيطرة. وهذه تحذيرات قاسية ولكنها خطيرة.

وقد استمعنا في الآونة الأخيرة إلى تقييمات ترمي إلى بث التوتر بين جمهورية صربسكا وجزء من الحكومة على مستوى الدولة، ناسية طول الوقت أن البوسنة والهرسك مكونة أيضا من اتحاد البوسنة والهرسك ولها نفس السلطات

الترعة القومية، الذي يثير المخاوف والانقسامات، وتنفيذ قرارات أحادية من جانب بعض القادة يهدد تقاسم السلطة والأسس التي تقوم عليها الدولة. فضلا عن ذلك، فإن تلك الأقوال والأفعال تهدد الإصلاحات الضرورية لمستقبل البلد. إن عضوية الاتحاد الأوروبي تقوم على أساس القدرة على التغلب على مآسي التاريخ، ونبذ جميع أشكال التمييز وتشاطر عناصر السيادة من أجل الإسهام في الصالح العام. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من الدول التي تريد الانضمام أن تثبت التزامها الكامل بتلك القيم.

إن زعماء البلد، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الكيانات، يتحملون المسؤولية إزاء مواطني البوسنة والهرسك، الذين لا يمكن تجاهل تطلعاتهم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تتوقف الأعمال والبيانات التي تضع موضع الشك البنية الأساسية للدولة، التي حددها اتفاقات دايتون - باريس، سواء الموجهة ضد سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أو ضد وجود جمهورية صربسكا. وبالمثل، فإن محاولات تحدي سلطة الممثل السامي لا يمكن قبولها جملة وتفصيلا.

لقد آن الأوان لكي يظهر زعماء البوسنة والهرسك من خلال الأعمال الملموسة استعدادهم للعمل من أجل تحقيق التقارب بين أوروبا والبوسنة والهرسك. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح الاتفاق في هذا الشأن بين ثلاثة من الأحزاب البوسنية الرئيسية. إننا ندعو إلى التنفيذ العاجل لتلك المقترحات وندعو القوى السياسية البوسنية إلى أن تتوحد حول هذا المشروع.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه من أجل هدف الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى وجود أقوى للاتحاد الأوروبي. وقد وضع مجلس تنفيذ السلام خمسة أهداف وشرطين ضروريين لإغلاق المكتب، والاتحاد الأوروبي يدعو

سيكون في صالح الجميع. ويجب على النخب السياسية أن تتخذ قرارات من شأنها تطوير النظام وعدم انتظار تغييرات جذرية تأتي إلى البوسنة والهرسك من الخارج. ويحدوني الأمل أن الرسائل والعبير التي ستنبثق عن جلسة اليوم ستكون غايتها في هذا الاتجاه.

وأخيرا، أود أن أشكر الممثل السامي ميروسلاف لايتشاك على جهوده من أجل خير البوسنة والهرسك، وإن كنت أتمنى لو أن تقريره كان أكثر تفاعلا ولم يكن انتقائيا.

**السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بالإضافة

إلى التكلم باسم فرنسا، سأتكلم أيضا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان: ألبانيا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، كرواتيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل السامي على بيانه وأن أقول إننا نتفق مع تقييمه للحالة في البوسنة والهرسك. وأود أنؤكد له مرة أخرى كامل ثقة الاتحاد الأوروبي ودعمه لجهوده لضمان الامتثال لاتفاقات دايتون - باريس وللمضي قدما بالإصلاحات.

كما أود أن أرحب بحضور السيد نيكولا سيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك في مجلس الأمن. وقد لاحظنا مع الارتياح التزام سلطات البوسنة والهرسك بالتقدم على طريق الاندماج الأوروبي.

وخلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، قامت البوسنة والهرسك، بدعم من الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ الإصلاحات الضرورية لاستقرارها وازدهارها. وفي حزيران/يونيه، اتخذت خطوة مهمة إلى الأمام بتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، الأمر الذي أكد الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولكن فرنسا والاتحاد الأوروبي يعربان عن القلق إزاء المناخ السياسي السائد في البلد. فاستخدام الخطاب ذي

ولكننا، مع ذلك، نشاطر الممثل السامي الشواغل الجادة التي أعرب عنها فيما يتعلق بالتطورات السياسية التي عرقلت إحراز مزيد من التقدم بشأن تلك الأهداف. وقد شهدنا تصاعدا حادا في لهجة الخطاب ذي التزعة القومية الذي يثير الانقسامات، وشاهدنا المؤسسات على مستوى الدولة، التي يحتاج إليها البلد بغية تحقيق المزيد من التقدم نحو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تتعرض للهجوم والتقويض، وشاهدنا محاولات مقلقة لإلغاء الإصلاحات الناجحة السابقة التي جرت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، وهي الإصلاحات ذاتها التي جعلت الاتحاد الأوروبي يفتح أبوابه لعضوية البوسنة في نهاية المطاف.

إن جهود جمهورية صربسكا الأخيرة لتوجيههم جنائية ضد مسؤولين محليين ودوليين يقومون بأداء واجباتهم المهنية لا يمكن قبولها وهي تثير السخط، كما أنها تثير تساؤلات مقلقة حول التزام جمهورية صربسكا بسيادة القانون. وسيظل هؤلاء المسؤولون يحظون بدعمنا الكامل وهم يضطربون بعملهم الهام لتنفيذ اتفاق دايتون والدفع قدما بجدول الأعمال الأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك.

وإننا نضم صوتنا إلى صوت الممثل السامي في رفض الخطاب والأعمال التي تقوض اتفاق دايتون، وتضع موضع الشك السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك أو تشجع على إجراء تغييرات إحادية الجانب في هيكل البلد. وإذا أكرر تأكيد بيان الدعم للممثل السامي الذي أدلى به وفد بلدي عندما اجتمع المجلس بهذا الشأن في أيار/مايو، فإن دور الممثل السامي أساسي في تنفيذ اتفاق دايتون وضمان إكمال البوسنة والهرسك لعملية انتقالها إلى دولة متعددة الأعراق مستقرة وآمنة.

وتؤيد الولايات المتحدة بثبات قرار مجلس تنفيذ السلام باستمرار ولاية الممثل السامي إلى أن تفي سلطات

سلطات البوسنة إلى تكتيف جهودها للوفاء بكل الأهداف الخمسة وكلا الشرطين.

كما أن الاتحاد الأوروبي يظل مشاركا عبر عملية ألتيا - قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - التي جدد مجلس الأمن ولايتها بالإجماع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، أود أن أشدد على تصميم الاتحاد الأوروبي على تعزيز مشاركته في البوسنة والهرسك وعلى تحمل مسؤولياته من خلال استعمال كل الأدوات الموجودة تحت تصرفه.

### السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود بدوري، أن أرحب بالممثل السامي لايتشاك مرة أخرى في المجلس اليوم. إننا نشكره على تقريره الشامل ونشيد بعمله كممثل سام. وأود أيضا أن أرحب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، في المجلس اليوم.

وترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك خلال السنوات الأخيرة، لا سيما توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. لقد كرس بلدي الكثير من الاهتمام والموارد للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك منذ صراع التسعينيات، ونحن ملتزمون بمساعدة شعب البوسنة على تحقيق مستقبل يسوده السلام والازدهار.

ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حددها الممثل السامي منذ تقريره الأخير، وخاصة فيما يتعلق بالأهداف التي وضعها مجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير الماضي. وبصفة خاصة، نثني على عمل الممثل السامي وموظفيه في تيسير التقدم نحو الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين من أجل التمكين من إغلاق مكتب الممثل السامي.

الدولي المبرر إزاء الحالة السياسية العامة في البوسنة والهرسك“ (S/2008/705، الموجز).

لقد رفض الاتحاد الروسي دعم تلك الوثيقة، التي لا يعكس محتواها الحقيقة ويتناقض مع سياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المتفق عليها. ويوجد تقييم أكثر توازناً للحالة في البوسنة والهرسك في البيان الصادر عن المجلس التوجيهي في نهاية اجتماعه الذي عقد في بروكسل في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن المراقبين الدوليين لم يجدوا أية تعليقات جديدة حتى يقدموها حول التحضيرات لانتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر المحلية أو حول إجراءاتها. فتلك الانتخابات نظمتها وأجرتها بصورة تامة السلطات البوسنية. وأعتقد أن هذا يبرهن على نضج وقدرة الدولة والهيكل المحلية ويوفر حجة إضافية لصالح نقل المسؤولية عن مستقبل البوسنة والهرسك إلى البوسنيين.

إننا ندعم التسوية المتفق عليها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بين زعماء الأحزاب للطوائف الكبرى التي تتألف منها الدولة حول المسائل الأكثر أهمية على جدول أعمال البوسنة. وهذا الأمر يتيح إمكانية قطع شوط طويل خلال الأشهر المقبلة نحو حل أكثر المسائل حدة، مثل تلك المتعلقة بأملاك الدولة والوضع في محيط بركو. كما سيساعد هذا على التقدم في تطوير الدولة أكثر وسيكفل تنفيذ البرنامج الذي وضعه المجلس التوجيهي الداعي إلى الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى بعثة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وإنني أفكر في أن ما يسمى بصيغة خمسة زائدا اثنين، الأهداف الخمسة والشرطين، التي وضعها المجلس التوجيهي، يجب أن يتم تنفيذها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. والمهمة الأساسية للممثل السامي في هذه المرحلة تتمثل في مساعدة

البوسنة والهرسك بالكامل بالأهداف الخمسة والشرطين المحددين في شباط/فبراير. ونرى أن الاتفاق المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بين عدد من الأحزاب السياسية الرئيسية تطور نرحب به ويتيح فرصة لوقف الدائرة المدمرة وإحراز تقدم نحو الوفاء بالأهداف المتبقية. وتمثل تلك المبادرة ذلك النوع من التهج البناء وروح التوافق المطلوبة لكي تواصل البوسنة التقدم إلى الأمام. ولكي يتم إحراز تقدم حقيقي، يتعين على الزعماء السياسيين للبوسنة تحويل الاتفاق إلى أعمال ملموسة، بما في ذلك إيجاد حل قابل للتطبيق قانوناً لحماية مركز مقاطعة برشكو وفقاً لأحكام القرار النهائي.

وأخيراً، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالكامل بدعم شعب البوسنة والهرسك، الذي يواصل كفاحه من أجل تحقيق استقرار بلده، وتنفيذ الإصلاحات وأحكام اتفاق دايتون، ومساعدة بلده على أن يتبوأ المكانة التي يستحقها داخل المجتمع الأوروبي - الأطلسي.

### السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نرحب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، في جلسة مجلس الأمن هذه. كما أننا نشكر السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على تقريره إلى مجلس الأمن بشأن التطورات في البوسنة والهرسك. ولكننا نرى لزاماً علينا أن نشير إلى أننا لا نستطيع الموافقة على بعض النقاط الواردة في التقرير.

مثلاً، إننا لا نتفق مع التقييم بأن الحالة في البوسنة والهرسك تبعث على القلق. ونعتبر الإشارة الواردة في التقرير إلى بلاغ ٢٦ حزيران/يونيه من هذه السنة الصادر عن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على أنها إشارة غير صحيحة بالكامل، مع أن من المفترض أن التقرير يعكس "قلق المجتمع

جوانب حرجة تدعو إلى التزام المجتمع الدولي المتواصل بالبوينة والهرسك.

إن توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب في حزيران/يونيه إنجاز تاريخي. وهو يدل على أن القيادة السياسية المحلية تستطيع التصرف بروح بناءة والتوصل إلى تسويات. والحل الخاص بإصلاح الشرطة كان موضع ترحيب خاص. ومنذ مدة ليست بالبعيدة، كان التوصل إلى نتيجة مماثلة يبدو مستحيلا. ومنظور الاتحاد الأوروبي كان الأداة التي استطاع الممثل السامي من خلالها التوسط من أجل الحل. ويجب أن نستغل ذلك النجاح لمواجهة التحديات التي تنتظرنا. ويعطينا اتفاق أودزك الذي توصلت إليه الأحزاب البوسنية الثلاثة الكبرى سببا آخر للأمل في أن سلسلة طيبة أخرى في العملية السياسية يمكن أن تبدأ.

إلا أن التقرير يذكر أيضا ما يلي:

”وبدلا من ذلك، ظلّ يهيمن على السياسة في البوسنة والهرسك خطاب قومي مناهض لاتفاق دايتون يطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري، وفي سلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.“  
(S/2006/705، الموجز، ص 3)

ما ينبغي القيام به من أجل تحقيق الاستقرار الديمقراطي المستدام في البلد ما زال كثيرا. وبهدف حفز المزيد من التقدم، ينبغي لنا تجاوز الأمر الواقع وتأييد مبدأ الملكية. وبغية تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن يتم التحضير للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مرحلة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي تحضيراً جيدا، مع إدراك أن ممثل الاتحاد الأوروبي يجب أن يحظى هو أيضا بدعم ملائم كاف لتأدية مهامه بفعالية.

الأطراف على تنفيذ اتفاقها الخاصة، وقد أكدنا مرارا استعدادنا للمساعدة في هذا الأمر.

إننا ندعو إلى نهج متوازن للمجتمع الدولي تجاه الأطراف البوسنية وتقييما حياديا لما تقوم به هي فعليا. وللأسف، لا تزال توجد اختلافات حادة في الرأي بين زعماء الكيانات البوسنية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم أن تمثل جميع الأطراف لاتفاق دايتون للسلام. وفي هذه المرحلة، يمثل اتفاق السلام ذاك الأساس الذي لا بد من التمسك به من أجل استقرار البوسنة والهرسك. ولا بد من التمسك الصارم بجميع أجزائه ومجالاته - مرجعيات هيئات السلطة المركزية وسلطات الكيانات. فالإصلاح لن يقوم إلا على أساس توافق آراء جميع الجهات. وفرض نوع من المعادلة أو الوصفة لتحسين اتفاق دايتون، خاصة باستخدام ما يسمى بسلطات بون، غير مقبول ومحكوم عليه بالفشل. كما أننا نعارض الشروط الإضافية مثل الإصلاح الدستوري وغلق مكتب الممثل السامي.

### السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم

بالإنكليزية): أولا، أسمحوا لي أن أرحب بالممثل السامي، السفير ميروسلاف لايتشاك، ورئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، السيد نيكولا سبيريتش. وأسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل السامي على تقريره المفصل عن الحالة في البوسنة والهرسك وأن أثنى على جهوده الدؤوبة والماهرة في حالة معقدة جدا. وإيطاليا تؤيد تماما البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض ملاحظات استنادا إلى الخبرة الإيطالية القومية.

أعتقد أن تقرير السفير لايتشاك يعطينا صورة جيدة عن الحالة العامة في البلد. وهو يشدد، في الواقع، على إشارات مشجعة، ولكنه يكشف في الوقت نفسه عن

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود بدوري أن أنضم إلى الآخرين فأرحب بعودة الممثل السامي، السيد لايتشاك، إلى القاعة مجدداً. وأشكره على الصورة الشاملة التي أعطانا إياها اليوم عن الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، وأود، من خلاله، أن أشكر أفراد طاقمه في الميدان وأفراد الاتحاد الأوروبي في الميدان على جهودهم لتيسير الإصلاح والتقيد باتفاقات دايتون للسلام.

حكومتي تساند بقوة مساندة تامة مكتب الممثل السامي، وإننا ندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى الانضمام إلينا في ذلك. وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأن أشكر السفير ترزي على بيانه عن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك وعلى كل ما تفعله حكومته وآخرون للمساعدة في كفالة أن يعم السلام والأمن والاستقرار هناك.

كما أود أن أرحب بالسيد سييريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. إننا نستحسن حضوره هنا في هذه القاعة مرة أخرى ونستحسن كثيراً فرصة الاستماع إلى آرائه حول اقتصاد البوسنة، وكذلك حول دعمه للممثل السامي.

من الأمور الحسنة أن هذا المجلس تمكن في تشرين الثاني/نوفمبر من تحديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية لمدة ١٢ شهراً أخرى.

لقد أشار عدد من المتكلمين إلى حقيقة أنه انقضت الآن ١٣ سنة على اتفاق دايتون للسلام. ومرور ثلاثة عشر عاماً على اتفاق دايتون يعني أيضاً مضي ١٣ سنة على حوادث سريرينيتشا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى ضحايا ذلك الحادث المحزن. ونرحب بحقيقة أن رادوفان كرايتش قد اعتقل مؤخراً ونقل إلى لاهاي. وتطلع

والممثل السامي سولانا ومفوض الاتحاد الأوروبي رين أشارا إلى الحاجة إلى معالجة مسألة الانتقال. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر رحب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام باستعداد الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بدور أكبر في البوسنة والهرسك عقب الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى بعثة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

ويجب علينا أيضاً أن نعزز التقدم بشأن تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين، واثقين بأن القوى السياسية في البلد ستجد حلاً مناسباً بشأن المهدفين اللذين لم يحسما بعد. وباستطاعة الممثل السامي لايتشاك أن يقدم مرة أخرى مساهمة باتجاه تحقيق هذه النتيجة.

وتدعو إيطاليا الزعامة البوسنية إلى تركيز جهودها في ذلك الاتجاه وأن تحجم عن البيانات والأفعال التي تتحدى هيكل الدولة، كما يحددها اتفاق دايتون. وقد أثبت شعب البوسنة والهرسك على إرادة قوية لا تتزعزع في العيش في بيئة سلمية ومستقرة ومزدهرة ومتعددة الطوائف، وإن القيادة البوسنيين ينبغي أن يتصرفوا وفقاً لذلك، من دون الدخول في ممارسات تقوم على المجاهرة سبق أن جلبت كل هذا الضرر على البلد.

وإذا أُنجزت هذه الأهداف، فيمكن للبلد أن يتقدم تقدماً كبيراً على درب الاستقرار الديمقراطي، وخاصة نحو الاتحاد الأوروبي.

إيطاليا ملتزمة بقوة بالبوسنة والهرسك. ولدينا وجود في البلد بوحدة عسكرية كبيرة في البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وإن الوجود العسكري الدولي يعمل الآن تحت القيادة الإيطالية. وبلدي يساهم مساهمة كبيرة أيضاً في كل الهيئات التي لها وجود مدني دولي، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل.

من كلا جانبي الطيف السياسي. وخص الممثل السامي بذلك على وجه الخصوص زعيمين من كل جانب للطيف السياسي. وسكان البوسنة، سواء كانوا البشناق أو البوسنيين الصرب أو البوسنيين الكروات، لا تخدمهم على أفضل نحو المحاولات الرامية إلى تقويض مركز جمهورية صربسكا. وتشكل جمهورية صربسكا جزءاً لا يتجزأ من البوسنة ومركزها محدد في اتفاق دايتون للسلام. ولا يمكن تغيير مركزها، إلا بقبول سكان البوسنة. وسكان البوسنة لا تخدمهم على أفضل وجه المحاولات الرامية إلى تقويض دولة البوسنة. وذلك أيضاً محدد في اتفاق دايتون للسلام، ودعمته منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي والمجلس في عدة مناسبات.

كما أن شعب البوسنة لا تخدمه المحاولات الرامية إلى تقويض الممثل السامي وعدم التعاون معه. وأؤكد مجدداً على مدى أهمية أن نسمع السيد شبيريتش وهو يشيد بالممثل السامي. وبدلاً من عدم التعاون مع الممثل السامي، سيكون من الأفضل لزعماء البوسنة أن يعملوا معاً بجدية لتحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى وجود مدني كلي للاتحاد الأوروبي. ويوضح الممثل السامي في تقريره أنه من غير المرجح، نظراً لحالة الأمور على أرض الواقع، أن يتسنى اتخاذ ذلك القرار، والمقرر اتخاذه في آذار/مارس ٢٠٠٩. ويتمثل موقفنا في أن ذلك القرار ينبغي ألا يتخذ إلا عندما تكون الظروف مناسبة لاتخاذها.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأقول إنه، وبينما نرى إنه ينبغي ألا تستخدم سلطات بون إلا لماماً وعند الاقتضاء، فإن الصحيح أن هذه السلطات قائمة وأيدها المجلس في قرار اتخذه في إطار الفصل السابع. ونحن نؤيد الممثل السامي في حكمه بشأن استخدام سلطات بون أو عدم استخدامها في كل مناسبة بعينها.

إلى أن تتمكن السلطات الصربية بصورة ماثلة من اعتقال ونقل المتهمين المتبقين الآخرين.

إن مستقبل البوسنة والمهرسك، كما هو حال البلدان الأخرى في منطقة البلقان، يكمن في أوروبا. ونشارك الآخرين الشعور بالأسف على ضياع الزخم منذ التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي ونشارك دواعي القلق حيال الحالة في البوسنة، على حد سواء فيما يتعلق بعدم الإصلاح والخطاب العرقي - الوطني المتطرف المستمر من جميع الجوانب.

وإزاء تلك الخلفية، تشكل المبادرة البوسنية الوطنية - اتفاق أودزاشي بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر - خطوة هامة إلى الأمام. وهي جديرة بالمزيد من الثناء لأنها فعلاً مبادرة محلية بوسنية. ونحن نرحب بها. ونحن نؤيدها. ونرى أنها نموذج للجهود الرامية إلى إيجاد أساس سياسي مشترك. ونتطلع إلى أن ينخرط جميع السياسيين في البوسنة - وأود أن أشدد، جميع السياسيين في البوسنة - في جدول أعمال الإصلاح والعمل صوب العمل الملموس.

وأود أن آخذ لحظة لأعرب عن تأييدي لما قاله الممثل السامي بشأن عدم مقبولية الخطوة التي اتخذتها جمهورية صربسكا لتقديم تقرير جنائي ضد النائب الأول للممثل السامي رافي غريغوريان وعدد من الصحفيين وممثلي المنظمات غير الحكومية. وتلك الإجراءات مناهضة لاتفاق دايتون ولا تشرف الأشخاص الذين اتخذوها. ونرحب بالبيان الذي أصدره مؤخرًا سفراء الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام في ذلك الصدد، فضلاً عن البيان الذي أصدره وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

والأمر الذي يدعو إلى الأسف، مرة أخرى، هو أنه تعين علينا أن نعالج قضية الخطاب العرقي والوطني الصادر



جميع الثقافات في البوسنة والهرسك إلى الامتناع عن الأعمال السلبية، والخروج من حالة الجمود السياسي والعودة إلى عملية الإصلاح. ونرى أنه لا يمكن للبوسنة أن تخرز تقدما صوب الهدف المتمثل في تكاملها الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي إلا إذا شاركت جميع الأطراف في حوار مباشر ومفتوح، بغية التوصل إلى حلول توفيقية من أجل بناء توافق للآراء.

ولذلك يرحب وفدي بالبيان المشترك المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي اعتمده قادة الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة بوصفه خطوة هامة نحو استئناف الحوار بين الجماعات العرقية. ومع ذلك، نود أن نكرر أن عمليات السلام تشمل ما هو أكثر من الحوار. وبالتالي تتفق مع تقييم الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام الذي مفاده أن على الموقعين على الاتفاق أن يعالجوا فوراً جدول أعمال الإصلاح وأن يشجعوا أصحاب المصلحة الآخرين على الانضمام إلى توافق الآراء وأن يعملوا على وضع جميع تلك الاقتراحات في شكل محدد.

**السيد دي منغوتشيا (بنما)** (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، إننا نقدر اليوم في القاعة وجود السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ونشكره على البيان الذي أدلى به من فوره. كما نود أن نرحب بالسيد ميروسلاف لاتشاك، الممثل السامي وممثل الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ونود أن نشكره على التقرير الذي قدمه لنا من فوره، فضلاً عن جهوده في منصب نعلم أنه معقد في أغلب الأحيان ونادراً ما يحظى بالتقدير اللائق.

وترحب بنما بتوقيع البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وذلك يتماشى مع موقفنا المتمثل في أن مستقبل ذلك البلد ومستقبل

وأود أن أختتم بياني بتكرار أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالاضطلاع بدور قوي في البوسنة والهرسك. ونحن من جانبنا بوصفنا الأمم المتحدة، سنواصل دعم الجهود الرامية إلى كفالة الأمن والاستقرار والازدهار هناك، فضلاً عن كفالة مستقبل متعدد الأعراق للبوسنة والهرسك والمنطقة البلقان بأسرها.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا)** (تكلم بالإنكليزية):

إن وفدي يشارك الآخرين الترحيب في مجلس الأمن بدولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وبالممثل السامي السفير لاتشاك. ونحن نشكرهما على تقريريهما المعروضين على المجلس.

وكما ذكر في المناسبات السابقة، فإن جنوب أفريقيا تؤيد تأييداً تاماً الممثل السامي ومكتبه، فضلاً عن سياسة التسليم المطرد لجميع المسؤوليات التنفيذية إلى القيادة البوسنية. وفي ذلك الصدد، من دواعي سرور جنوب أفريقيا أن تنوه باستكمال قوانين إصلاح الشرطة التي تأخرت لفترة طويلة وهي تمكن البوسنة من التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن التطورات التي حصلت منذ ذلك الوقت لم تكن بنفس القدر من الإيجابية. ونشعر بخيبة الأمل حيال عدم إحراز تقدم يذكر في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح.

ويشكل الخاطب ذو النعرة القومية المتزايدة في البوسنة مصدراً للقلق. وذلك الخطاب لا يؤدي إلى تقويض عمل الدولة والتقدم المحرز في الإصلاحات فحسب، بل أيضاً يتحدى الأسس ذاتها للدولة كما أنشأها اتفاق دايتون للسلام ودستور البوسنة والهرسك.

ونشعر بالقلق أيضاً حيال التقارير التي قدمها الممثل السامي وحيال الخطاب والإجراءات التي اتخذت ضد مكتبه والرامية إلى منعه من تنفيذ مهامه. و جنوب أفريقيا تدعو

واستخدام السلطات التي خُولت له بموجب اتفاق بون، كلما اقتضى الأمر.

**السيد غرولس (بلجيكا)** (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر الممثل السامي، السيد لايتشاك، على مقدمته والتقرير المستفيض والشامل للغاية الذي قدمه إلى مجلس الأمن. كما أود أن أشكر رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، دولة السيد نيكولا سبيريتش، على حضوره وبيانه.

وتؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أقول إن بلجيكا تتشاطر تماما التقييم العام للممثل السامي. وعلى غرار ما قام به الممثل السامي، تود بلجيكا أن تؤكد على أهمية التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيه الماضي بالنسبة للبوسنة والهرسك. ويدل هذا على أنه يمكن تحقيق نتائج عندما يتعلق الأمر بإصلاحات حاسمة مثل إصلاح الشرطة.

غير أن وتيرة الإصلاحات قد توقفت بشكل واضح منذ التوقيع على ذلك الاتفاق. وبلجيكا يساورها بالغ القلق إزاء التطورات السياسية التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية في البوسنة والهرسك، لا سيما الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية التي أُجريت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عندما شلت الدواعي العرقية والخطابات القومية العملية السياسية مرة أخرى، للأسف. ومن الواضح أن هذا النوع من السلوك والتصرف يقوض الأسس التي قامت عليها دولة البوسنة والهرسك، ولن يساعدها على تحقيق أهدافها المتعلقة بالاندماج في الكيان الأوروبي - الأطلسي التي يؤيدها بلدي تماما.

دول البلقان الغربية الأخرى يكمن في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

وبالرغم من ذلك، يحيط وفدي علما مع شعور بالقلق الشديد بالمستوى الذي وصل إليه الخطاب ذو النعرة القومية ومستوى الإجراءات الضارة التي اتخذها القادة المعينون للمجموعات العرقية البوسنية فيما يتعلق بتدعيم الدولة وتنفيذ اتفاق السلام. ومن العسير أن نفسر كيفية أن قادة الجماعات المؤسسة للبلد، وبعد أكثر من ١٥ عاما منذ أن أتمت اتفاقات دايتون الحرب في البوسنة والهرسك وبعد كل العنف الذي شهدته البلقان الغربية، ما زالوا يضعون مصالحهم العرقية والضيقة والقصيرة النظر فوق مصالح التكامل السياسي والاقتصادي على المستوى الوطني والإقليمي ومصالح تدعيم البوسنة الديمقراطية والبرالية والمتعددة الأعراق.

وكما يدرك جميع الموجودين هنا، فإن النزعة الوطنية المتطرفة والنزعة العرقية كانتا مسؤولتين عن إشعال فتيل أحد أكثر الصراعات الدامية التي شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وإذا ما استمرت هذه الآفات، فلن تلتئم الجراح الناجمة عن التفكيك العنيف ليوغوسلافيا السابقة، ولن تستطيع البلدان التي نشأت عنها المضي قدما.

ولهذا السبب، وكما فعلنا في العديد من المناسبات السابقة، نناشد قادة جميع المجموعات التي تتشكل منها البوسنة أن تعمل معا، ليس باعتبارهم ممثلي هذه المجموعة العرقية أو تلك، بل بوصفهم من مواطني البوسنة والهرسك، ونأمل أن يصبحوا، في آخر المطاف، من مواطني الاتحاد الأوروبي في المستقبل، بغية بناء مستقبل أكثر ازدهارا وسلاما لبلدهم وللمنطقة. وإلى أن يتحقق ذلك، سنواصل دعم تواجد مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك،

تجديد هذا المجلس لولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. كما نكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا لعمل الممثل السامي، وهو الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي أيضا.

**السيد كافاندو** (بوركيينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):  
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد ميروسلاف لايتشاك على إحاطته الإعلامية التي أعطتنا فكرة جيدة عن الحالة في البوسنة والهرسك. كما نرحب برئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، السيد سبيريتش، الذي نعرب عن امتناننا له على بيانه.

ونستشف من الإحاطة الإعلامية أنه قد أحرز بعض التقدم في البوسنة والهرسك. وبصفة خاصة، اعتمد في منتصف نيسان/أبريل قانون بشأن إصلاح الشرطة. وتم التوقيع في ١٦ حزيران/يونيه على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والاتفاق المؤقت المصاحب له مع الاتحاد الأوروبي. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقعت الأحزاب البوسنية الأكثر نفوذا على مذكرة تفاهم أيضا.

غير أن هذا التقدم ينبغي ألا يجعلنا نتغاضى عن الحقيقة المتمثلة في أن الحالة العامة لا تزال غير مستقرة. وقد برزت تلك الحقيقة بفعل محاولات تغيير الدستور، والتشكيك في اتفاق دايتون، فضلا عن التهديدات ضد سلطة الممثل السامي. كما نشعر بالانزعاج إزاء عدم التفاهم بين مختلف الكيانات السياسية، مما يعطل التقدم في مجالات حاسمة مثل إصلاح الاقتصاد، والإدارة العامة وقطاع الدفاع. ولا بد أن تعمل الأحزاب على تحقيق الأهداف التي حددتها الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام.

ومن المهم أيضا أن تستمر سلطات البوسنة والهرسك في سعيها لتسوية مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، وأن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولتحقيق عملية الاندماج الأوروبي - الأطلسي تلك، فإن البوسنة والهرسك تنتظرها تحديات جسام. وأود أن أبرز بعض العناصر.

ترحب بلجيكا بالاتفاق السياسي الذي أبرم مؤخرا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بين الأحزاب السياسية الثلاثة الأهم في البلد. وقد حان الوقت الآن لكفالة حصول الاتفاق أيضا على دعم أطراف سياسية فاعلة أخرى واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذه التام. ومن المهم أن تواصل البوسنة والهرسك تنفيذ إعلان ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الصادر عن الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، في جملة أمور. ومن شأن ذلك الإعلان أن يجعل إغلاق مكتب الممثل السامي في المستقبل رهنا بتحقيق البوسنة والهرسك الأهداف الخمسة وتلبية الشرطين على النحو المحدد في الإعلان.

وقد أكد بيان صدر مؤخرا عن الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في أعقاب اجتماعها في بروكسل، في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على أهمية هذه المعايير، وبصفة خاصة المسائل التي لم تجد طريقها إلى الحل بعد مثل توزيع الممتلكات العامة بين الدولة والكيانات الأخرى التابعة للحكومة، والتنفيذ الكامل للقرار النهائي لمحكمة التحكيم بشأن برتشكو. وسيمكّن حل هاتين المسألتين الهيئة التوجيهية من اتخاذ قرار، خلال اجتماعها المقبل الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٩، بشأن عملية الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى تمثيل معزز على نحو أكبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، تحث بلجيكا بكل إخلاص سلطات البوسنة والهرسك على أن تتعاون تعاوننا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي الختام، تعرب بلجيكا مجددا عن كامل دعمها لأحكام اتفاق دايتون وانخراط المجتمع الدولي، مثلما تجسد في

تابعنا العملية السياسية في البوسنة والهرسك ونلاحظ أن الحالة العامة خلال الأشهر الستة الماضية كانت مستقرة على وجه العموم. وأحرز تقدم على الطريق نحو التكامل الأوروبي. ونلاحظ على وجه الخصوص اعتماد قانونين بشأن إصلاح الشرطة، والتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. غير أننا نشعر بالقلق أيضا إزاء بعض عوامل زعزعة الاستقرار والصعوبات التي تواجهها البوسنة والهرسك.

وكما ذكر في تقرير الممثل السامي، تبادلت الأطراف المهاترات الخطائية. كما واجه النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك تحديات جديدة. ويواجه البلد عقبات كثيرة بعودة اللاجئين والمشردين. وعلى الرغم من هذه التحديات والصعوبات، نأمل أن يبذل الممثل السامي والأطراف المعنية في البوسنة والهرسك جهودا متواصلة للحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن في البلد للدفع به قدما على طريق السلام والمصالحة والتنمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل الجهود الرامية إلى تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

تحتزم الصين سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. إن مستقبل شعب البوسنة والهرسك في أيديهم. ونؤمن بأن المحافظة على السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك تصب في مصلحة جميع الأطراف وأن استمرار الحوار والتعاون سيوفر أساسا هاما لتحقيق هذا الهدف.

نرحب بالبيان المشترك الذي صدر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من الأحزاب الرئيسية الثلاثة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمجالات الإصلاح الدستوري وتعداد

ولا بد من إقامة علاقات حسن جوار لكفالة بقاء البوسنة والهرسك، التي تمر بعملية لإعادة البناء كدولة، بطبيعة الحال. وبالنظر إلى حالة الاضطرابات التي وُلد من رحمها البلد من جديد، ينبغي للبوسنة والهرسك أن تتعاون مع جيرانها وأن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بترسيم حدودها المشتركة معهم، مما سيساعد بالتأكيد على وضع أسس متينة لتعاون مثمر في المنطقة دون الإقليمية وضمان استقرار المنطقة.

وفي القرار ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، أعرب مجلس الأمن عن تأييد عملية السلام في البوسنة والهرسك واتفاق دايتون المبرم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل السير على نفس المنوال، وأن يستمر في دعم البوسنة والهرسك لتحقيق التنفيذ الكامل لمختلف الاتفاقات. وفي هذا السياق، نرحب بالإسهام الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التابعة له. كما نرحب بجهود منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيرا، نود أن نشيد بالعمل والمبادرات المحمودة للممثل السامي ومكتبه في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونود أن نختهما وهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام على مواصلة العمل بعزم وإصرار من أجل تحقيق الاستقرار وإحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك.

**السيد لا يفان (الصين)** (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الممثل السامي لايتشاك على إحاطته الإعلامية للمجلس والتقرير الذي قدمه إلى المجلس قبلها. كما يسرنا أن يحضر بين ظهرانينا رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، دولة السيد نيكولا سبيريتش، ونشكره على بيانه.

وما يتصل بذلك من هجمات على مؤسسات معينة، تحديا للبلد وسيادته وسلامته الإقليمية، كما ورد في تقرير الممثل السامي. كما يساورنا قلق مماثل إزاء التحديات الاقتصادية والمالية المحتملة التي قد تواجه البلد، وخاصة بسبب تأثير أزمة الغذاء والطاقة العالمية.

وإزاء هذه الخلفية يؤمن وفدي بأنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك في هذه المرحلة المرحلة إظهار درجة أكبر من الحس بالمسؤولية السياسية وقدر أكبر من ملكية عملية الإصلاح. ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل معا بروح المصالحة والصبر نحو حل مقبول للأطراف فيما يتعلق بدولة واحدة متعددة الطوائف تتألف من كيانات وتكفل فيها حقوق البشناق والصرب والكروات الذين يعيشون هناك.

ومن الهام أن تستمر عملية الإصلاح الدستوري في إطار ملكية البوسنة والهرسك وعلى أساس المبادئ الواردة في اتفاق دايتون، وأن تمارس جهود أكثر تصميمًا لضمان حسن تنفيذ التزام القادة الاتحاديين بعملية التكامل الأوروبي.

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا المستمر لدور مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي في تيسير عملية اندماج البلد إقليميا ودوليا، فضلا عن تعزيز السلام والأمن والتنمية في البوسنة والهرسك في إطار اتفاق دايتون.

**السيد كليب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للممثل السامي، السيد لايتشاك، على إحاطته الإعلامية وكذلك على تقريره. ونود أيضا أن نرحب بحضور السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن نشكره على بيانه.

ونرحب بإحراز بعض التقدم بشأن الأهداف

السكان. ويحدونا الأمل أن تزيد الطوائف في البوسنة والهرسك الثقة المتبادلة، انطلاقا من روح المصالحة، وأن تتعاون تعاونا صادقا وتمتدع عن التوتر السياسي والمواجهة. كما نشجع الممثل السامي على مواصلة إجراء المشاورات المكثفة مع جميع الأطراف حسبما أمر به اتفاق دايتون للسلام، بغية مساعدة مختلف الطوائف على اتخاذ إجراءات بناءة وتحقيق التقدم في مجالات الإصلاح الدستوري والتنمية الاقتصادية والقانون والنظام.

ونحن مستعدون لمواصلة دعم عمل الممثل السامي ويسرنا أيضا أن نرى الدور الإيجابي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في الحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية المرتبط بذلك ضمن إطار اتفاق دايتون للسلام. ونحن مستعدون أيضا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لدعم البوسنة والهرسك ومساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة.

**السيد بوي ذا غيانغ** (فييت نام) (تكلم

بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، على التقرير الرابع والثلاثين المقدم إلى الأمين العام وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها عن الحالة على أرض الواقع. ونرحب أيضا في المجلس بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ونشكره على بيانه.

نحيط علما بالجهود التي بذلتها البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لإعادة هيكلة شرطتها وترسيخ سيادة القانون، فضلا عن الحفاظ على الاستدامة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي للبلد. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الوضع السياسي في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الأخيرة كما يتضح، في جملة أمور، من استمرار هيمنة الخطاب القومي على الجو السياسي

والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في المنطقة من خلال اتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين المحلي والوطني. ونرى أن أحد العناصر الأساسية لإقامة مجتمع قوي هو بناء ثقافة سيادة القانون. فبوسع هذه الثقافة أن تضمن لجميع مواطنيه الاستفادة من مكاسب السلام.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على دعم إندونيسيا المستمر للعملية السياسية التي يقوم بها الممثل السامي وفقاً لاتفاق دايتون.

**السيد فيسلدر (كوستاريكا)** (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك على بيانه وكذلك الممثل السامي على تقريره.

وحتى لا أكرر المناشدات بالاحتكام إلى لغة المنطق التي أطلقها المتكلمون السابقون، والتي نتشاطرها تماماً، أود أن أقرأ الفقرة الختامية من بيان رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك. وقال: "أود أن أشكر الممثل السامي ميروسلاف لايتشاك على جهوده من أجل خير البوسنة والهرسك، وإن كنت أتمنى لو أن تقريره كان أكثر تفأؤلاً ولم يكن انتقائياً".

وفي هذا الصدد، يشعر وفدي أنه إذا غير زعماء كل الأطراف تفكيرهم ومواقفهم في ما يتعلق بالفقرات التي ربما وردت في تقارير الممثل السامي أو لم ترد، فإن ذلك سيؤدي بدرجة أكبر إلى تحقيق الأهداف التي أعتقد أننا نتشاطرها جميعاً. لقد وقعت مواجهات خطيرة وصعبة في ذلك المجال، وتحقق تقدم في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، لكن التوجهات يجب أن تتغير إذا ما كان مقدرًا تحقيق السلام والتقدم اللذين نأمل كلنا في تحقيقهما.

**السيد دباشي (الجمهورية العربية الليبية)**: أرحب بالسيد رئيس وزراء البوسنة والهرسك ونشكره على حضوره

ونلاحظ التقدم التدريجي الذي أحرزته البوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ونقر أيضاً بأن استمرار ولاية قوة الاتحاد الأوروبي يسهم في تهيئة بيئة تتسم بقدر أكبر من السلامة والأمن في هذه العملية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، أشار التقرير إلى بعض القلق من الحالة الأمنية الراهنة في البلد النابعة من البيئة السياسية. وكلنا أمل في أن يواصل مكتب الممثل السامي إشراك جميع الأحزاب السياسية وغيرها من أصحاب المصلحة لزيادة تحسين الأجواء السياسية الحالية التي تتسم بالحدة. وإننا نؤمن بأن هذه الأجواء السياسية ستلحق ضرراً بدون شك وستزيل الثقة بين الطوائف مما يجعل الاتفاق بين الأطراف أكثر تعقيداً.

وفي هذا الصدد، لا نزال نؤمن بأنه لا بد أن يكون الحوار والمصالحة والمفاوضات الأمور المحبذة لتسوية أي مسألة. وهذا الجهد سيكفل تحقيق التعاون فيما بين الأطراف، وسيسمح للأطراف، وهذا أهم، بأن تركز طاقتها السياسية الشحيحة على إحراز هدفها الجماعي، هدف الرخاء والاستقرار في المنطقة.

ولا نزال نلاحظ مع القلق بطء عودة اللاجئين والمشردين داخلياً. ونشجع مكتب الممثل السامي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيرهم من أصحاب المصلحة على مضاعفة جهودهم لمعالجة هذه المسائل

نشيد أيضا بالجهود التي بذلت مؤخرا لاعتقال مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الفارين من العدالة منذ سنوات طويلة وتقديمهم إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن تتواصل هذه الجهود لملاحقة الفارين الآخرين والقبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة، لأن هذه الإجراءات هي التي تضمند الجروح وتساعد على نسيان الماضي. وندعو الجميع إلى التعاون مع المحكمة وفق ما نص عليه اتفاق دايتون.

ونشاط الممثل السامي الرأي في أهمية إصدار وثيقة واضحة وقوية توفر ضمانات رئيسية لمواطني البوسنة والهرسك، وتهيئ مناخا من الثقة والاطمئنان لجميع البوسنيين لكي يعودوا إلى بلدهم ويستقروا فيه ويعملوا على تنميته. ونأمل أن يساهم ذلك بصورة عاجلة في عودة جميع اللاجئين البوسنيين الذين لم يعودوا حتى الآن إلى بلدهم.

يساورنا بعض القلق أيضا في ما يتعلق بالصعوبات التي ما زالت تواجه عودة اللاجئين والمشردين داخليا والذين يقدر عددهم بنحو ١٢٠.٠٠٠ شخص، للأسف. نؤكد على أهمية اتخاذ جميع الإجراءات لضمان عودتهم إلى ديارهم. ومن المهم أن تستمر عملية الإصلاح الدستوري والاقتصادي في البلد. ونؤيد جهود الممثل السامي في هذا المجال، ونأمل أن تشارك جميع الأطراف البوسنية في هذه الإصلاحات التي تخدم مصالح جميع الطوائف وتحقق الاستقرار والسلام، وإقامة مجتمع عادل في البوسنة والهرسك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كرواتيا.

أرحب بالممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، ميروسلاف لايتشاك، وأشكره على تقريره وإحاطته الإعلامية اليوم، فضلا عن كل العمل الذي قام به في البوسنة والهرسك، والذي تؤيده كرواتيا تماما.

معنا وعلى بيانه. كما نتقدم بالشكر إلى السيد الممثل السامي في البوسنة والهرسك ونشكره أيضا على إحاطته الإعلامية.

نبدأ بالترحيب باعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لقانون الإصلاح المتعلق بالشرطة، وهو قانون طال انتظاره. ويسرنا أن هذه الخطوة مهدت الطريق أمام البوسنة والهرسك للتوقيع في ١٦ حزيران/يونيه الماضي على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب ومعه الاتفاق المؤقت مع الاتحاد الأوروبي. نرحب أيضا بالتقدم الملموس الذي أحرزته السلطات في البوسنة والهرسك في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللذين ذكرهما الممثل السامي للتو، لأن تحقيقهما في نظرنا يحقق الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ونأمل أن يستمر هذا التقدم.

بالرغم من التطورات الإيجابية التي حصلت في البوسنة والهرسك، إلا أنه ما زال يساورنا بعض القلق إزاء استمرار الخطاب القومي المتشدد من مختلف الأطراف وإضفاء الطابع العرقي المتطرف على بعض القضايا. هذا الاتجاه المتطرف وهذا التناول العرقي لبعض القضايا من شأنه أن يشعل الفتنة من جديد ويقوض الاستقرار في البلد وفي المنطقة بصورة عامة.

ولذلك، فإننا نناشد جميع مكونات شعب البوسنة والهرسك أن تتحلى بالمسؤولية السياسية وتنتهج طريق التعايش من خلال الحوار واحترام مؤسسات الدولة والتعاون مع الممثل السامي إلى أبعد الحدود والتقييد بالالتزامات المنوطة بالجميع بموجب اتفاق دايتون - باريس للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. هذا هو الطريق لأن تصبح البوسنة بلداً أكثر استقراراً وقائماً على تعدد الأعراق والثقافات ويسهم في تنميتها واستقرار منطقة البلقان وتحقيق التنمية المستدامة.

الاتحاد الأوروبي، نلفت الانتباه أيضا إلى عدد من المشاكل الأساسية التي ما زالت تحتاج إلى معالجتها. ونؤكد على أهمية التصدي للتحديات التي تواجه البوسنة والهرسك من خلال حوار شامل جامع، وبصفة خاصة بشأن الإصلاحات الدستورية في المستقبل، التي لا بد من تكثيفها في ظل التوجيه النشط والأكثر تركيزا للمجتمع الدولي وبدعم إضافي للممثل السامي.

إن البوسنة والهرسك تواجه بعض المشاكل الصعبة، والمخرج الوحيد منها هو التوصل إلى اتفاق ورؤية للمستقبل مقبولة لكل الشعوب الثلاثة التي تتكون منها. وبهذا المعنى يكون تهديد أسس البوسنة والهرسك نفسها، التي توصلت إلى السلام باتفاقات دايتون، مؤلما ومدمرا. ولكن أي اتجاه إلى تحسين الحالة الراهنة وعلاج المشاكل في البوسنة والهرسك ينبغي الترحيب به وتشجيعه.

وبشأن هذه النقطة أود أن أشدد على أن استقرار البوسنة والهرسك يتوقف على احترام الحقوق المتساوية للشعوب المؤسسة الثلاثة: البوسنيين و صرب البوسنة وكروات البوسنة. وذلك أمر ليس في غاية الأهمية لمستقبل البوسنة وبقائها فحسب، بل أيضا لبقاء الكروات مستقبلا في البوسنة والهرسك. وذاذك المستقبلان مرتبطان ارتباطا وثيقا.

لقد قلنا مرارا إنه لا يمكن أن تكون هناك بوسنة وهرسك بدون كروات في البلد. ولذلك من المحتم حماية مساواتهم. وإذا أخذ بالحسبان حالتهم على وجه الخصوص، أشدد مرة أخرى على أنه يجب الاستماع إلى صوتهم وأخذهم بعين الاعتبار على أساس من المساواة - عرقياً ومدنياً معا - وعلى أساس المساواة الدستورية. وهذه تنشأ من الدستور وتاريخ البوسنة والهرسك. إن المجموعات الثلاث كلها والشعوب الثلاثة كلها يجب أن تشعر أن هذا بلدها، ويجب أن تشعر بأنها آمنة ومحمية في جميع أرجاء ترابها. ويجب حماية

وأرحب أيضا بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأشكره على بيانه.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

يرحب وفدي بالتقدم المهم المحرز في الإصلاحات التي مكنت البوسنة والهرسك من التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيه. والاتفاق هو أول علاقة تعاقدية للبلد مع الاتحاد الأوروبي وأول خطوة مهمة نحو رؤية البوسنة والهرسك دولة مسالمة تتوافر لها مقومات الاستمرار تشق طريقها بلا رجعة صوب الاندماج الأوروبي، وهو الهدف الذي يسعى إليه مجلس تنفيذ السلام منذ أمد بعيد.

ولكن، نظرا للبقاع الكثيرة المضطربة الأخرى في أنحاء العالم التي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي والإعلام، خرجت الحالة في البوسنة والهرسك عن نطاق رصدنا. وفي هذا السياق، نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعيد تركيز انتباهه على الوضع الحالي في البوسنة والهرسك.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تقييم الممثل السامي للحالة في البوسنة والهرسك، التي هي أبعد ما تكون عن الاستقرار. وفي هذا الصدد، نكرر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في آخر اجتماع للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، والتي أعرب فيها عن القلق البالغ والعميق بشأن الحالة السائدة في البلد، وخاصة "التحديات التي يواجهها في سبيل صون سيادته ووحدة أراضيه ونظامه الدستوري ومؤسساته الحكومية" (S/2008/705، الفقرة ٩٣).

ولذلك، في الوقت الذي نرحب بحرارة بالإصلاحات التي جرت في البوسنة والهرسك بحافز من الاتحاد الأوروبي وتقدمها على مسارها نحو الاندماج مع



والهرسك المضى إلى الأمام. وثانياً - أكرر مرة أخرى - يجب على المجتمع الدولي دعم كل المبادرات ذات القيادة المحلية والوفاء بمبدأ الملكية.

إن أولوياتنا - وتعني أولوياتنا نحن المجتمع الدولي وشخصي - ستكون في الفترة المقبلة، أولاً، إكمال خطة عملنا على نحو ما حددتها هيئة تسيير مجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير من هذه السنة و، ثانياً، إن مما له أهمية مماثلة تحديد الوقت المناسب لإعادة تعريف وجودنا في البوسنة والهرسك وعرض دور أكبر للاتحاد الأوروبي. وكما قلت، إن تلك هي المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي. وأفضل وسيلة للسلطات المحلية للإسهام في ذلك هي السلوك بطريقة ناضجة وإثبات أنها مستعدة لتكون شركاءنا لا معارضينا في هذه العملية.

وإن أعول في جهودنا أيضاً على استمرار اهتمام الأمم المتحدة ومجلس أمنها واستمرار دعمهما، وأود أن أعرب عن شكري على ذلك مقدماً.

أخيراً، أتمنى للمجلس الكثير من النجاح في تنفيذ ولايته ذات المسؤولية الكبيرة جداً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لايتشاك على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

حقوقها وحرابتها الأساسية وكذلك حقوقها المدنية والعرقية، في جميع أرجاء البلد، وأيضاً حقها في العودة إلى ديارها.

وأحد الأجزاء الهامة من هذا الأمر مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجميع الجرائم المرتكبة. ونحن نكرر نداءات الممثل السامي المتعلقة بضرورة إلقاء القبض على المتهمين الفارين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجب أن يُرحلوا إلى لاهاي بأسرع ما يمكن.

وأخيراً، نعرض على شعوب البوسنة والهرسك منظوراً أوروبياً واضحاً لا لبس فيه. إننا نستثمر جهودنا في شرح أن هذا المستقبل الأوروبي سيفيد جميع مواطني البوسنة والهرسك وجميع شعوبها المؤسسة. وكرواتيا تفعل ذلك بالاشتراك مع المجتمع الدولي، وينبغي لنا أن نتأثر على ذلك الطريق معاً. فإن ذلك سيعود بالنفع على أوروبا كلها، بالإضافة إلى البوسنة والهرسك وكل جنوب شرقي أوروبا.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد ميروسلاف لايتشاك للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

**السيد لايتشاك** (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام بالحالة في البوسنة والهرسك وعلى البيانات الداعمة لبعثتنا هناك.

وأود أن أؤكد أمرين. الأول هو ضرورة التسوية والتوافق بين الشعوب المؤسسة الثلاثة إذا أريد للبوسنة